

تابع للفصل الأول: مفهوم المؤسسة

رابعاً: ظهور المؤسسة الاقتصادية و تطورها التاريخي

إن المؤسسات الاقتصادية التي نراها في الواقع اليوم لم تظهر بأشكالها الحالية من أول مرة، بل كان ذلك نتيجة لعدة تغيرات متواصلة و متوازية مع التطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية و الاجتماعية و الحضارات البشرية، و نظراً لأن المؤسسة الاقتصادية تمثل النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي للمجتمعات، فإنه لا يمكن أن تدرس بشكل منفصل عن المجتمع الذي توجد فيه زمنياً و مكانياً.

1- الإنتاج الأسري البسيط

سادت الحياة البدائية منذ وجود الإنسان حتى فترة الانقلاب الصناعي في القرن 18م، و تميزت الحياة في أحقاب متواصلة بالركود و الاكتفاء بالفلاحة، حيث اعتبر الإنسان زراعة الأرض و تربية المواشي أهم النشاطات لتلبية حاجاته الأساسية، مستعملاً بعض الأدوات البسيطة و التي يقوم بنحتها و تحضيرها كبار الأسر، هذا النشاط يتم داخل الأسرة في الحقول أو في المدن، رغم أن هذه الأخيرة لم يكن لها وجود واسع. و لم تُعرف التجارة آنذاك، حيث كانت المنتجات اليدوية تُصنع وفق طلبات معينة من أفراد التجمعات، هذه الطلبات محدودة و غير مستمرة، و عادة ما تتم المبادلة بالمقايضة بين الأسر التي تصنعها و الأسر المستعملة.

و من ميزات المجتمع البدائي سيطرة الإقطاعية في الريف و استغلال الأسر كاملة في الفلاحة من طرف مُلاك الأرض و برئاستهم، و أهم الحرف اليدوية التي كانت سائدة في تلك الأزمنة النجارة و الحدادة و الدباغة و صناعة المنتجات الجلدية و الغزل و النسيج.

و كلما زاد عدد السكان في قرية و توفرت عوامل التحضر انتقلت بالتدريج من الطابع القروي إلى الطابع الحضري، و كثيراً ما أدت نشأة المدن إلى تغيرات مهمة مثل تحرر العمال من الحقول الريفية و استقلالهم في ممارسة بعض الحرف، مما جعل إمكانية تجمعهم في أماكن أو محلات لتكوين وحدات حرفية.

2- ظهور الوحدات الحرفية

بعد أن تهيأت الظروف المتمثلة في تكوين تجمعات حضرية و ارتفاع الطلب نوعاً ما على المنتجات الحرفية، ظهرت ورشات يتجمع فيها أصحاب الحرف المتشابهة لإنتاج أشياء معينة تحت إشراف كبيرهم أو أقدمهم في الحرفة، على شكل أسري يغيب فيه الاستغلال أو القسوة، و هكذا فقد وُجدت عدة ورشات حرفية: للنجارين، الحدادين، النساجين، إلخ....

و تميزت هذه الورشات بالتنظيم الدقيق في عدد المعلمين، الصنّاع و المُتلمذين، و هم يمثلون التدرج في الأقدمية من المعلم ثم الصنّاعي المرافق ثم المُتلمذ، و كذلك فيما يتعلق بالأجور و مدة العمل، و كان الإنتاج يتم على أساس مواصفات محددة لكل طلب و ليس على أساس الإنتاج الكبير، و قد حدّدت أيضاً الأسعار و طريقة التعامل مع المستهلك، إذ لم يكن هناك تجّار أو وسطاء بين المنتجين و المستهلكين.

لقد كان الإنتاج في الورشة الحرفية يتميز بعلاقات اجتماعية خاصة و عائلية بين عناصرها في جو من الثقة و الاحترام بين المعلم و الصنّاع و المُتلمذين، مما ساعد على الاستقرار في الجماعة، و وجود نوع من النظام و الانضباط الاجتماعي، أدى ذلك إلى تنظيم أعضائها داخل العمل و خارجه.

و رغم نجاح الوحدات الحرفية و انتشاره إلا أنه ضعُف في فترات لاحقة، إلا أنه لم يختفي نهائياً إلا بعد نجاح الثورة الصناعية في أوروبا بوقت طويل. و من أسباب تدهور هذا النظام: وجود حرفيين مستقلين ينافسون الوحدات الحرفية، تحوّل بعض الوحدات الحرفية إلى تجمعات تجارية بعد ثراء المعلمين فيها و تبلور مصالحهم الجديدة، اتساع السوق و ارتفاع الطلب على المنتجات الذي أدّى إلى ظهور طبقة من الوسطاء التجاريين الذين أصبحوا يحدّدون للحرفيين مواصفات المنتجات التي يرغبون ببيعها، كما ظهرت عملية التخزين و البيع بالجملة بأسعار مفيدة، مما أدى إلى ثراء الطبقة التجارية لتساهم فيما بعد في الانقلاب الصناعي الذي شهدته أوروبا.

3- النظام المنزلي للحرف

أدى ظهور طبقة التجّار الرأسماليين إلى استعمالهم لعدة طرق من أجل الحصول على المنتجات و بيعها في ظروف مرضية، و من بين هذه الطرق، بالإضافة إلى التعامل مع الوحدات الحرفية، الاتصال بالأسر في المنازل و تموينهم بالمواد من أجل إنتاجهم لسلع معينة، و قد وجد التجّار سوقاً للعمل خاصة في الأسر الريفية

التي كانت على استعداد لزيادة دخلها بواسطة احتراف حرفة أخرى إلى جانب الزراعة. و قد حقق هذا النظام انتشارا كبيرا خاصة بين منتصف القرن 15م و منتصف القرن 16م، أي أنه كان موجودا بجانب الوحدات الحرفية و شهد نهايتها.

و مع مرور الوقت أصبح التاجر ذا نفوذ على الحرفيين في المنزل، إذ استعمل في ذلك إغرائهم بالدفع النقدي الفوري، مما أدى إلى ارتباطهم به بشكل غير مباشر، ثم أصبح يطالبهم بمضاعفة الإنتاج و بالمواسفات و الكميات التي يرغب بها، فوجد العامل في المنزل نفسه أمام قيود جديدة جعلته يستعمل كل أسرته شيئا فشيئا و يدخل تعديلات على طرق إنتاجه لمواجهة طلبات التاجر. و هكذا أصبح هناك و لأول مرة عمال حرفيون في المنازل لا يملكون سوى قوة عملهم، ممولين من طرف تجار أصحاب رؤوس أموال، و كل منهما مرتبط بالآخر ارتباطا نفعيا.

4- المانيفاكتورة

إن تطور الأذواق و المستوى الحضاري من جهة، و ارتفاع عدد السكان من جهة أخرى، أدت إلى ثراء طبقة التجار الرأسماليين الذي امتلكوا أدوات إنتاج يدوية، عملوا على إيجارها لأشخاص و أسر داخل المنازل للقيام بإنتاج طلباتهم، و في وقت لاحق استطاع هؤلاء التجار أن يجمعوا عددا من الحرفيين تحت سقف واحد من أجل مراقبتهم بشكل أكبر، و هكذا ظهرت المصانع في شكلها الأولي أو « La manufacture » تتكوّن من أدوات بدائية يشتغل عليها العمال بأيديهم، و تخضع إلى تنظيم يختلف عن تنظيم الوحدات الحرفية السابقة، إذ أصبح فيها صاحب المحل و الأدوات هو صاحب النهي و الأمر، أما العامل فينفذ برنامج فقط. و كان لهذا النوع الجديد من المؤسسات شكلين أساسيين:

- منشآت تجمع عدد من الحرفيين الذين كانوا يشتغلون بنفس الحرفة قبل ذلك، يقومون بجزء معين من مجموع مراحل عملية إنتاج سلعة معينة.
- منشآت تضم مجموعة من الحرفيين لهم حرف مختلفة، و يتعاونون من أجل تحقيق منتج معين.

و مهما كان هذا النوع من المؤسسات إلا أنها كانت تعبّر عن منعرج حاسم في حياة المجتمع الرأسمالي من جهة، و في تاريخ المؤسسة الاقتصادية من جهة ثانية، حيث تعتبر شكل الإنتاج الذي تولدت عنه فيما بعد المؤسسة الرأسمالية.

و الشيء الذي ميّز المانيفاكتورة هو وقوع الاضطرابات فيها في كثير من الأحيان، و عدم انصياع العمال إلى الانضباط الذي حاول أن يفرضه أصحابها، نظرا لتغيّر التنظيم الذي ألفوه من قبل في الورشات الحرفية أو المنازل. و لهذا فإن الشيء الذي كان ينقص المانيفاكتورة حتى يجعلها تصمد هو الانضباط، بالإضافة إلى التطورات السريعة التي شهدتها فترة وجودها من بداية إدخال بعض الوسائل و الآلات الإنتاجية في المصانع، حيث وجدت بعد ذلك مؤسسات صناعية آلية.

5- المؤسسة الصناعية الآلية

بعد أن توفرت الأسباب من اكتشافات علمية موجهة نحو الإنتاج الصناعي و اتساع السوق أكثر فأكثر، و لعب الجهاز المصرفي دورا في التطور الاقتصادي، ظهرت المؤسسات الآلية التي كانت فيها وسائل العمل آلية بعد أن كانت في المانيفاكتورة يدوية. و حسب تعريفات الاقتصاديين فإن الآلة آنذاك لم تكن سوى جهاز مكون من مجموعة من الأجزاء كانت ذات شكل يدوي، و عند آخرين فإن الأدوات في الحرف كانت تستعمل طاقة محرّكة يدوية، في حين أن الآلة تستعمل طاقة محرّكة حيوانية أو مائية أو من الريح... إلخ.

و جاءت الآلة الميكانيكية لتعوّض الأدوات الحرفية، و قد كان أول اختراع في ميدان النسيج، و هو آلة غزل على يد (جون وات) سنة 1735م، ليعلن عن الثورة الصناعي للقرن 18م.

و يُرجع الاقتصاديون ظهور أول فبركات (Fabriques) أو مؤسسات آلية إلى بداية القرن 18م، إذ تكوّنت ورشات و مطاحن مائية من مجموعة من العمال، أما الفبركة الأكثر تطورا فقد كان ظهورها ف انجلترا على يد (Arkwright) في ميدان النسيج.

و تعرّف الفبركة أنها: " أوتومات واسع مكوّن من عدة أعضاء ميكانيكية و عقلية، و التي تعمل بتوازن دون انقطاع، من أجل إنتاج نفس الشيء، و كل هذه الأعضاء مرتبطة بقوة محرّكة ذاتية ".

و تجدر الإشارة أن هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تطور المؤسسة الاقتصادية منذ تلك الفترة أهمها: ظهور المؤسسات المالية الحديثة، الاختراعات التكنولوجية، الثورة الفكرية، الإصلاحات الزراعية و النمو الديمغرافي.

كل هذه العوامل عملت مجتمعة في عملية دفع المؤسسة الاقتصادية و انتشارها و تطور إمكانياتها التكنولوجية، و كانت للحربين العالميتين الأولى و الثانية دورا مهما في التطور الصناعي في الصناعات الحربية و كذلك تنظيم المؤسسات، و لا يجب إغفال ما كان من تطور و إعادة نظر في تسيير المؤسسات الصناعية نتيجة أزمة الكساد الكبرى (1929-1932)، و كذلك الاختراعات التي ظهرت في نهاية القرن 19م، بالإضافة إلى الحركات الاستعمارية التي ساهمت في استغلال أكبر لموارد الدول المستعمرة و استعمالها من مؤسسات الدول المستعمرة، و ظهور المؤسسات الكبيرة على مستوى عدة دول أو ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسيات.

6- التكتلات و الشركات المتعددة الجنسيات

مع التطور المعتبر الذي شهده الاقتصاد الرأسمالي، نظرا لتوفر الظروف الملائمة المذكورة سابقا، و زيادة الإنتاج الصناعي و الزراعي في مؤسسات الدول الغربية، كانت هناك ضرورة لهذه المؤسسات لإتباع عدة استراتيجيات تكتل فيما بينها، للتغلب على المنافسة و الدخول إلى الأسواق الخارجية، ليس فقط في صورة موزع للسلع و الخدمات، بل أيضا كمنتج في أكثر من بلد خارجي (الشركات المتعددة الجنسيات).

أ- التكتلات الاقتصادية (الاحتكارات)

مع نهاية القرن 19م و بداية القرن 20م، اتجهت المؤسسات إلى التجمع للتمكن من الصمود في السوق أمام المنافسة باستعمال قوة وجودها، و هناك عدد من هذه التكتلات:

- **الكارتل:** هو تركّز لعدة مؤسسات في نفس القطاع في شكل اتفاق بينها، على تحديد الأسعار للمواد التي تنتجها، أو توزيع الأسواق فيما بينها، هذا الاتفاق يمكّن مجموعة المؤسسات التي تبقى مستقلة ماليا و قانونيا، تمكّنها من العمل في السوق بدون المنافسة التي عادة ما تضرّ بعضها بعضا بها، و هكذا يتم التحكم في السوق الخاص بالمنتجات المعنية، و تحقق معه هذه المؤسسات الأرباح الاحتكارية، و تختفي المنافسة الحقيقية.
- **التروست:** هو تكتل ينتج عن اندماج عدد من المؤسسات تفقد فيه استقلاليتها المالية و شخصيتها القانونية، و ينشأ التروست بعدة طرق، مثل اندماج أكثر من المؤسسة، أو شراء إحداها لأخرى أو أكثر، و يسمح التروست للمؤسسة من تحقيق عدة مزايا مثل تحسين مردوديتها و أيضا انخفاض الأسعار لمنتجاتها.
- **شركة التملك (Le Holding):** مع توسّع الأسواق المالية و كبر المؤسسات الاقتصادية و ظهور ميكانيزمات معقدة للمعاملات بين البنوك و المؤسسات، ظهرت هناك تجمّعات ناتجة عن شراء البنوك لأسهم عدد من المؤسسات في فروع اقتصادية متشابهة أو مختلفة، لتصبح شبكة من المؤسسات تحت إستراتيجية و توجيه الممتلكين الماليين، دون أن تفقد استقلالها القانوني.

ب- الشركات المتعددة الجنسيات

أخذت عدة تسميات (الشركات الدولية، العالمية، ... إلخ)، و من التعريفات التي قدّمت لهذه المؤسسات: هي المؤسسات التي تقوم بعمليات كبيرة و متشعبة جدا في البلدان الأخرى، و تمتلك هناك طاقات إنتاجية كبيرة، و تمارس نشاطها في ستة بلدان على الأقل.

و هناك من يعتبر المؤسسة متعددة الجنسيات عندما يصبح 20% من رأسمالها موظفا في منشآت خارجية لا اعتبار أن هذا المستوى يمثل تغيرا حاسما في الإدارة من غلبة التوجه الوطني إلى التوجه العالمي. و حسب آخر تنتقل الشركة إلى شركة عالمية عندما يصبح نصيب الفروع الخارجية 35% أو أكثر من القيمة الإجمالية للمبيعات و الأرباح. و هناك من يقترح أن تكون ش م ج عندما تعادل أعمالها في الخارج من حيث الهيكل و النشاطات لنشاطها في بلدها الأصلي.

و هناك من يستعمل مصطلح شركات متعددة الجنسيات على المؤسسات التي تقوم بأعمالها بشكل مباشر في أكثر من بلدين.

نلاحظ أن ليس هناك مقياس محدد حتى نطلق هذا الاسم على المؤسسة، رغم أنه يمكن اعتبار أن الأهم هو القيام بالإنتاج و التوزيع و البحث في الداخل و الخارج معا و في أكثر من بلد على الأقل، حيث تأخذ الفروع في هذه البلدان جنسية هذه الأخيرة.

و من أهم العوامل المساعدة على تجول شركات وطنية إلى مؤسسات متعددة الجنسيات:

- الحصول على إمكانية الوصول إلى مصادر قوة العمل و الطاقة منخفضة التكاليف.
- الاقتراب من الأسواق الخارجية التي تزداد اتساعا.
- الحيلولة دون استيلاء المنافس على الأسواق الخارجية و مصادر المواد الأولية.
- الالتفاف على التشريعات الوطنية في البلد الأصلي.
- التخلص من التقيد بالمقاييس التقنية لحماية البيئة.
- تخفيض التكاليف بالاستفادة من انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج و الضرائب في البلد المستقبل.

و هناك من يقدّم أربع مراحل أساسية لتطور الهيكل الخارجي للشركات في سياق تحولها إلى ش م ج:

- تنفيذ عمليات تصدير و استيراد (ليس لها تأثير على تنظيم الشركة).
- بيع براءات الاختراع و نقل التكنولوجيا من الشركة إلى البلدان الخارجية (ليس لها تأثير كبير على تنظيم الشركة).
- القيام بمشروعات مشتركة مع مؤسسات في دول أخرى.
- انطلاق الاستثمارات الخارجية و إنشاء وحدات إنتاجية و زيادتها بعد ذلك بشكل كبير.